

مجموعة جى ام سى للإستثمارات الصناعية والتجارية والمالية
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية الدورية عن التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤
وتقرير الفحص المحدود عليها

الصفحة	المحتويات
٤-٣	تقرير الفحص المحدود
٥	قائمة المركز المالى المستقلة الدورية
٦	قائمة الدخل المستقلة الدورية
٧	قائمة الدخل الشامل المستقلة الدورية
٨	قائمة التغيرات فى حقوق الملكية المستقلة الدورية
٩	قائمة التدفقات النقدية المستقلة الدورية
٢٨-١٠	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية



تقرير فحص محدود على القوائم المالية الدورية

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة مجموعة جي ام سى للاستثمارات الصناعية والتجارية والمالية (شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي الدورية لشركة مجموعة جي ام سى للاستثمارات الصناعية والتجارية والمالية " شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ وكذا القوائم الدورية للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الايضاحات المتممة الأخرى والإدارة هي المسئولة عن اعداد هذه القوائم المالية المستقلة الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وتنحصر مسؤوليتنا في التوصل الى استنتاج على هذه القوائم المالية المستقلة الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

تمت مراجعة القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بمعرفة مراقب حسابات آخر والذي أصدر تقريره بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠٢٤ والذي يتضمن عدم إبداء للرأي على القوائم المالية للشركة والتي نتلخص فيما يلي:

- عدم الحصول على دفاتر ومستندات الشركة.
- عدم تطبيق إدارة الشركة لمعايير المحاسبة المصرية (٤٧)، (٤٨)، (٤٩) ولم نستطع القيام بتحديد الآثار المترتبة عن تطبيق تلك المعايير على القوائم المالية.
- لم يتم الالتزام بالإفصاح عن الالتزامات المحتملة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٨).
- لم يتم الحصول على الموقف الضريبي والقانوني للشركة في تاريخ القوائم المالية.
- لم يتم الحصول على مصادقات على الأرصدة المدينة والدائنة وأرصدة البنوك في تاريخ القوائم المالية.
- لم يتم الحصول على مستندات الاستثمارات المتداولة.
- توقيع عقود معاوضة دون وجود تفويض من الجمعية العامة للمساهمين.
- لم يتم الحصول على شهادة سلبية تفيد بعدم وجود رهن على الشقة ملك الشركة بشارع شهاب.
- تم تعديل الخسائر المرحلة بمبلغ ٢,١ مليون جنيه مصري دون وجود المستندات الدالة تلك المعاملة.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات – بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية – وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى . ويقبل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكننا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية .

أساس الامتناع عن إبداء استنتاج

- لم تقم إدارة الشركة بموافقتنا ببيان تطبيق معايير المحاسبة المصرية (٤٧)، (٤٨)، (٤٩) ولم نستطع القيام بتحديد الآثار المترتبة عن تطبيق تلك المعايير على القوائم المالية لدى قيامنا بمراجعة الأرصدة الافتتاحية وكذا الأرصدة القائمة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ .
- لم يتم الالتزام بالإفصاح عن الالتزامات المحتملة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٨).
- لم يتم الحصول على الموقف الضريبي والقانوني للشركة في تاريخ القوائم المالية، وكذا لم نستطع تحديد أثر وجود أية التزامات على الشركة تستوجب الاعتراف بمخصصات من عدمه لدى قيامنا بمراجعة الأرصدة الافتتاحية وكذا الأرصدة القائمة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ .
- لم يتم موافقتنا بمصادقات على الأرصدة المدينة والدائنة وأرصدة البنوك القائمة في أول المدة لدى قيامنا بمراجعة الأرصدة الافتتاحية وكذا الأرصدة القائمة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ ..
- لم يتم موافقتنا بالمستندات المتعلقة بالاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة ولم نستطع القيام بالتحقق من وجود وصحة وتقييم تلك الاستثمارات لدى قيامنا بمراجعة الأرصدة الافتتاحية وكذا الأرصدة القائمة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ .
- لدى الشركة عقود معاوضة تم توقيعها بمعرفة رئيس مجلس الإدارة السابق، ولمي يتم موافقتنا بأصل تلك العقود دون وجود تفويض من الجمعية العامة للمساهمين، ولم نستطع القيام بإجراءات مراجعة بديلة لدى قيامنا بمراجعة الأرصدة الافتتاحية وكذا الأرصدة القائمة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ .
- لم تقم إدارة الشركة بموافقتنا بشهادة سلبية تفيد بعدم وجود رهن على الشقة ملك الشركة بشارع شهاب ، ولم نستطع القيام بإجراءات مراجعة بديلة لدى قيامنا بمراجعة الأرصدة الافتتاحية وكذا الأرصدة القائمة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ ..
- تم تعديل الخسائر المرحلة بمبلغ ٢,١ مليون جنيه مصري دون وجود أدلة أو مستندات دالة على تلك المعاملة، ولم نستطع القيام بإجراءات مراجعة بديلة لدى قيامنا بمراجعة الأرصدة الافتتاحية وكذا الأرصدة القائمة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ .

أ.محور محمد نجيب البنفسج ٧ التجمع الاول القاهرة الجديدة ١١٨٦٥ القاهرة

٠ ٢ ٢ ٣ ٠ ٧ ٨ ٠ ٢ ٦

٠ ١ ٠ ٠ ٥ ٠ ٠ ٠ ١ ٤ ٠

Abdallah.eladly@theetcco.com



العادي للاستشارات الضريبية

ضرائب دولية ومحاسبة ومراقبة حسابات

تأسيس وتصفية شركات

الامتناع عن إبداء استنتاج

إننا لا نبدي أي استنتاج بشأن القوائم المالية الدورية المرفقة، نظراً لجوهرية الأمور الموضحة بفقرة أساس الامتناع عن إبداء استنتاج أعلاه، فإننا لم نتمكن من تنفيذ ما يكفي من الإجراءات لتوفير أساس لإبداء استنتاج عن فحص هذه القوائم المالية الدورية المرفقة عن التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤، طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

القاهرة في ١٩ نوفمبر ٢٠٢٤



عبد الله محمد محمد العادي
م.م. ٢٤٣٣
زميل جمعية المحاسبين والمرجعيين المصرية
عضو مجلس ادارة الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب
عضو مجلس ادارة الجمعية العلمية للتشريع الضريبي

١٢ محور محمد نجيب البنفسج ٧ التجمع الاول القاهرة الجديدة ١١٨٦٥ القاهرة

٠ ٢ ٢ ٣ ٠ ٧ ٨ ٠ ٢ ٦

٠ ١ ٠ ٠ ٥ ٠ ٠ ٠ ١ ٤ ٠

Abdallah.eladly@theetcco.com

قائمة المركز المالي الدورية

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٠٩/٣٠	إيضاح	
جنيه مصرى	جنيه مصرى		
			الأصول
			الأصول الغير متداولة
٤٤٣,٥٥٢	٥١٦,٣٨٢	(٦)	الأصول الثابتة
٤٢,٠٠٠,٠٠٠	٤٢,٠٠٠,٠٠٠	(٧)	استثمارات فى شركات شقيقة وتابعة
٢٢,٦٧٣,٧٦٢	٢٢,٦٧٣,٧٦٢	(٨)	استثمار عقارى
٦٥,١١٧,٣١٤	٦٥,١٩٠,١٤٤		مجموع الأصول الغير متداولة
			الأصول المتداولة
٢٩١,٩٠٠	٣٤٠,٧٦٠	(٩)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
١٩,٩٩٥,٢٥٥	١٩,٩٩٥,٢٥٥	(١٠)	مستحق من اطراف ذات علاقة
٨,٩٦١	٢٠٥,١٢٢	(١١)	النقدية ومافى حكمها
٢٠,٢٩٦,١١٦	٢٠,٥٤١,١٣٧		مجموع الأصول المتداولة
٨٥,٤١٣,٤٣١	٨٥,٧٣١,٢٨١		اجمالي الاصول
			حقوق الملكية والالتزامات
			حقوق الملكية
٨٣,٢٣٢,٦٦٦	٨٣,٢٣٢,٦٦٦	(١-١٥)	رأس المال المصدر والمنفوع
٣٥٠,٤٤٧	٣٥٠,٤٤٧	(٢-١٥)	الاحتياطي القانوني
(٢٠,٦٤٥,١٨٤)	(٢١,١٢٩,٩٤٩)		خسائر مرحلة
(٤٨٤,٧٦٥)	(٩٥١,٧٥٧)		صافي خسائر الفترة / العام
٦٢,٤٥٣,١٦٤	٦١,٥٠١,٤٠٧		مجموع حقوق الملكية
			الالتزامات
			الإلتزامات غير متداولة
٤,٣٧١	١,٨١٢	(١٢)	الإلتزامات ضريبية مؤجلة
٤,٣٧١	١,٨١٢		مجموع الإلتزامات غير المتداولة
			الالتزامات المتداولة
٨٨٨,٨٩٩	٨٨٨,٨٩٩	(١٣)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
٢١,٠٠٠,٠٠٠	٢١,٠٠٠,٠٠٠		المخصصات
٧٩٨,١٦٧	٢,٠٧٠,٣٣٤	(١٤)	جارى المساهمين
٢٦٨,٨٢٩	٢٦٨,٨٢٩		ضريبة الدخل المستحقة عن العام
٢٢,٩٥٥,٨٩٦	٢٤,٢٢٨,٠٦٢		مجموع الإلتزامات المتداولة
٢٢,٩٦٠,٢٦٧	٢٤,٢٢٩,٨٧٤		إجمالي الإلتزامات
٨٥,٤١٣,٤٣١	٨٥,٧٣١,٢٨١		إجمالي حقوق الملكية والالتزامات

- الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءا لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة الدورية وتقرأ معها.
- تقرير الفحص المحدود "مرفق"
- التاريخ: ٢٠٢٤/١١/١٩

رئيس مجلس الإدارة
احمد محمد أبو الفضل إبراهيم



العضو المنتدب
الحسينى عبدالرحمن احمد موسى





قائمة الدخل الدورية

من ٢٠٢٣/٠٤/١	من ٢٠٢٣/٠١/١	من ٢٠٢٤/٠٧/١	من ٢٠٢٤/٠١/١	إيضاح	
حتى ٢٠٢٣/٠٩/٣٠	حتى ٢٠٢٣/٠٩/٣٠	حتى ٢٠٢٤/٠٩/٣٠	حتى ٢٠٢٤/٠٩/٣٠		
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري		
--	--	٢٣٠,٩٤٠	٢٣٠,٩٤٠	(٨)	صافي المبيعات
--	--	(٢١٩,٩٥٠)	(٢١٩,٩٥٠)		مصروفات النشاط
--	--	١٠,٩٩٠	١٠,٩٩٠		مجمول الربح
(١٧٢,٦٠٠)	(٢٣٨,٨٥٢)	(٧٢٧,٩٢٨)	(٩٠٧,٧٢٦)	(٥)	مصروفات عمومية وإدارية
(١٧,٧٩٢)	(٥٢,٣٧٥)	(٣٨,٣٧٥)	(٥٧,٥٨٠)	(٦)	إهلاك الأصول الثابتة
(١٩٠,٣٩٢)	(٣٩٢,٢٢٧)	(٧٦٥,٣٠٣)	(٩٦٥,٣١٦)		صافي الربح قبل الضرائب
--	--	--	--		ضريبة الدخل
--	٧,٦١٢	(٧٤٧)	٢,٥٥٩	(١١)	الضريبة المؤجلة
(١٩٠,٣٩٢)	(٣٨٤,٦١٥)	(٧٦٦,٠٧٠)	(٩٥١,٧٥٧)		صافي أرباح الفترة بعد الضرائب
٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٠		(١٧)	التصويب الأساسي للمساهمين في صافي أرباح الفترة (جنيه/سهم)

- الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءا لا يتجزء من القوائم المالية المستقلة الدورية وتقرأ معها.

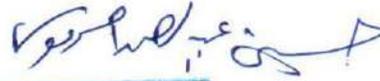
رئيس مجلس الإدارة

احمد محمد أبو الفضل إبراهيم



العضو المنتدب

الحسيني عبدالرحمن احمد موسى




قائمة الدخل الشامل الدوريه

من ٢٠٢٣/٠٧/١	من ٢٠٢٣/٠١/١	من ٢٠٢٤/٠٧/١	من ٢٠٢٤/٠١/١	
حتى ٢٠٢٣/٠٩/٣٠	حتى ٢٠٢٣/٠٩/٣٠	حتى ٢٠٢٤/٠٩/٣٠	حتى ٢٠٢٤/٠٩/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	
(٩٠,٦٤٦)	(٣٨٤,٦١٥)	(٧٦٦,٠٧٠)	(٩٥١,٧٥٧)	صافى أرباح العام بعد الضرائب
--	--	--	--	الدخل الشامل الأخر
(٩٠,٦٤٦)	(٣٨٤,٦١٥)	(٧٦٦,٠٧٠)	(٩٥١,٧٥٧)	إجمالى الدخل الشامل عن الفتره

الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءا لا يتجزء من القوائم الماليه المستقلة الدوريه وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
احمد محمد أبو الفضل إبراهيم



العضو المنتدب

الحسينى عبدالرحمن احمد موسى



شركة مجموعة جي أم سي للإستثمارات الصناعية والتجارية والمالية "شركة مساهمة مصرية"
 القوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤
قائمة التغيرات في حقوق الملكية الدورية

	صافي أرباح	الإرباح	الإحتياط	رأس المال	
	المعام	المرحلة	القانوني	المصدر والمفوع	
	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	
الرصيد في اول يناير ٢٠٢٣	٦٢٩,٢٧٠,٩٢٩	(٢١١,٢١٣)	(٢٠,٤٣٣,٩٧١)	٣٥٠,٤٤٧	٨٣,٢٣٢,٦١٦
المعاملات مع مساهمي الشركة:	--	--	--	--	--
إقبال صافي خسائر السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ في الخسائر المرحلة	--	٢١١,٢١٣	(٢١١,٢١٣)	--	--
توزيعات أرباح	--	--	--	--	--
إجمالي معاملات مع مساهمي الشركة	--	٢١١,٢١٣	(٢١١,٢١٣)	--	--
الأصل الشامل:	(١٨٩,٧٠٣)	(١٨٩,٧٠٣)	--	--	--
صافي أرباح الفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	--	--	--	--	--
إجمالي الدخل الشامل	٦٢,٧٤٨,٢٢٦	(١٨٩,٧٠٣)	(٢٠,٦٤٥,١٨٤)	٣٥٠,٤٤٧	٨٣,٢٣٢,٦١٦
الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣	٦٩٢,٤٩٦,١١٤	(٣٨٩,٤٠٦)	(٤٠,٢٩٠,٣٦٨)	٣٥٠,٤٤٧	٨٣,٢٣٢,٦١٦
الرصيد في اول يناير ٢٠٢٤	٦٩٢,٤٩٦,١١٤	(٣٨٩,٤٠٦)	(٤٠,٢٩٠,٣٦٨)	٣٥٠,٤٤٧	٨٣,٢٣٢,٦١٦
المعاملات مع مساهمي الشركة:	--	--	--	--	--
إقبال صافي خسائر السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ في الخسائر المرحلة	--	٤٨٤,٧٦٥	(٤٨٤,٧٦٥)	--	--
توزيعات أرباح	--	--	--	--	--
إجمالي معاملات مع مساهمي الشركة	--	٤٨٤,٧٦٥	(٤٨٤,٧٦٥)	--	--
الأصل الشامل:	(٩٥١,٧٥٧)	(٩٥١,٧٥٧)	--	--	--
صافي أرباح الفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤	(٩٥١,٧٥٧)	--	--	--	--
إجمالي الدخل الشامل	٦١,٥٠١,٤٠٧	(٩٥١,٧٥٧)	(٣١,١٢٩,٩٤٩)	٣٥٠,٤٤٧	٨٣,٢٣٢,٦١٦
الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤	٦١,٥٠١,٤٠٧	(٩٥١,٧٥٧)	(٣١,١٢٩,٩٤٩)	٣٥٠,٤٤٧	٨٣,٢٣٢,٦١٦

- الإيضاحات والملاحظات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة الدورية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
 احمد محمد أبو القطل إبراهيم



المضو المتكيب
 الحسيني عبدالرحمن احمد موسى




قائمة التدفقات النقدية الدورية

٢٠٢٣/٠٩/٣٠	٢٠٢٤/٠٩/٣٠	إيضاح
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
(٣٩٢,٢٢٧)	(٩٥٤,٣١٦)	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٥٣,٣٧٥	٥٧,٥٨٠	صافي أرباح العام قبل الضرائب
٧,٦١٢	٢,٥٥٩	يتم تسويته بما يلي:
(٣٣١,٢٤٠)	(٨٩٤,١٧٧)	إهلاك الأصول الثابتة
(٢٩١,٩٠٠)	(٤٨,٨٦٠)	الضريبة المؤجلة
--	--	الأرباح المتولدة من أنشطة التشغيل
--	--	التغير في المدينون والأرصدة المدينة الأخرى
--	--	التغير في المستحق من الأطراف ذات العلاقة
--	--	المستخدم من المخصصات
(٧,٦١٢)	(٢,٥٥٩)	التغير في المستحق الى الأطراف ذات العلاقة
٦٦٧,١٠٠	١,٢٧٢,١٦٧	التغير في الإلتزامات الضريبية المؤجلة
٣٦,٣٤٨	٣٢٦,٥٧١	التغير في الأرصدة الدائنة الأخرى
		صافي النقدية (المستخدمة في) المتاحة من أنشطة التشغيل
(٣٥,٠٠٠)	(١٣٠,٤١٠)	التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار
(٣٥,٠٠٠)	(١٣٠,٤١٠)	مدفوعات نقدية لإقتناء أصول ثابتة
١,٣٤٨	١٩٦,١٦١	صافي النقدية (المستخدمة في) أنشطة الإستثمار
٧,٤٥٠	٨,٩٦١	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفتره
٨,٧٩٨	٢٠٥,١٢٢	النقدية وما في حكمها في أول العام
		النقدية وما في حكمها في آخر الفتره

الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءا لا يتجزء من القوائم الماليه المستقلة الدوريه وتقرأ معها.

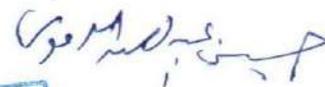
رئيس مجلس الإدارة

احمد محمد أبو الفضل إبراهيم



العضو المنتدب

الحسينى عبدالرحمن احمد موسى





الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية الدورية

١- نبذة عن الشركة وأنشطتها

١.١ الكيان القانوني

تأسست شركة جي ام سي للإستثمارات الصناعية والتجارية والمالية - شركة مساهمة مصرية - وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحة التنفيذية وذلك بموجب عقد التأسيس وتم التصديق على توقيعات مؤسس الشركة بمحضر توثيق رقم ٥٢٤٣ (أ) لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٦ بمكتب توثيق الأهرام النموذجي وقد تم قيدها بالسجل التجاري تحت رقم ٩٣٩٢٦ بتاريخ ١٩٩٢/١١/٠١ مكتب سجل تجاري الجيزة.

مقرها الرئيسي : عقار ١ المنطقة الأولى مدينة السادس من أكتوبر.
الفرع : القاهرة الجديدة ١٢ كمبوند ريتاج - شارع الجزيرة - التجمع الخامس - القاهرة.

غرض الشركة

يمثل الغرض الرئيسي للشركة إنشاء وتشغيل وإدارة المنشآت والشركات والأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية والعقارية والمقاولات وإدارة للشركة داخل البلاد وخارجها والتسويق والتوزيع والتصدير والإستيراد والتوكيلات التجارية بما يتفق مع أحكام القوانين السارية والإشتراك في تأسيس شركات الأموال وزيادة رؤوس الأموال وتنظيم وإدارة وتسويق الأوراق المالية وضمان تغطيتها ما لم يكن فيها التعامل في الأوراق المالية.

الخدمات البترولية بمشمولها الواسع من شراء وبيع البترول وصيانة معدات الحفر وأنابيب البترول والأعمال المدنية المكمله لأعمال الحفر والصيانة و الخدمات المتعلقة بالإستكشاف البترولي التجارة الدولية وتجارة مستلزمات الإنتاج والتجميع والتصنيع لدى الغير لكافة الأجهزة المنزلية الكهربائية وكافة السلع والمعدات الهندسية والسيارات - الإستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية - المقاولات العامة والتجارة العامة والتوزيع.

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات أو الشركات أو المكاتب أو بيوت الخبرة الفنية المتخصصة وغيرها التي تزاوول أعمال شبيهه أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو الخارج كما أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.

تم تعيين رئيس مجلس إدارة الشركة من قبل الهيئة العامة للإستثمار خلال عام ٢٠٢٢/١١/٢١ ويحل محل رئيس مجلس الإدارة السابق.

٢- أسس إعداد القوائم المالية المستقلة الدورية الدورية

١,٢ الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

يتم إعداد القوائم المالية للشركة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات علاقة.

٢,٢ عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية المستقلة الدورية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة وجميع البيانات المالية المعروضة بالجنيه المصري.

٣,٢ استخدام التقديرات والإفتراضات

يتطلب إعداد القوائم المالية الدورية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقدير والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.

يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

وقبما يلي أهم البنود والإيضاحات الخاصة بها والمستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي:-

١- الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة (إيضاح رقم ٢٢-ج).

٢- إثبات الالتزامات والأصول للضريبة الموجلة (إيضاح رقم ١٥).

٤,٢ قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة إلى الافتراض أن المعاملة الخاصة ببيع الأصل أو نقل الالتزام ستحدث إما في السوق الأساسي للأصل أو الالتزام أو في غياب السوق الأساسي، في السوق الأكثر نفعاً للأصل أو الالتزام.

تُقاس للقيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام على افتراض إن المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية. يأخذ قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الأصل بأفضل وأحسن استخدام له أو يبيعه لمشارك آخر سيستخدم الأصل في أفضل وأحسن استخدام له.

تستخدم الشركة أساليب التقييم التي تعتبر ملائمة وفقاً للظروف والتي تتوفر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، مع تعظيم الاستفادة للمدخلات الملحوظة ذات الصلة والحد من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

يجري تصنيف جميع الأصول والالتزامات التي تقاس أو يجري الإفصاح عنها في القوائم المالية المستقلة الدورية بالقيمة العادلة في فئات تسلسل القيمة العادلة. يوصف هذا، على النحو التالي، بناءً على مدخلات المستوى الأدنى الذي يعتبر مهماً للقياس بأكمله على قياس القيمة العادلة ككل:

• المستوى الأول: هي الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في سوق نشط لأصول أو التزامات مطابقة.

• المستوى الثاني: أساليب تقييم تكون مدخلات المستوى الأدنى الذي يعتبر مهماً للقياس بأكمله ملحوظة بشكل مباشر أو غير مباشر.

٣- المبيعات

من ٢٠٢٣/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٣/٠٩/٣٠	من ٢٠٢٤/٠٧/٠١ حتى ٢٠٢٤/٠٩/٣٠	من ٢٠٢٤/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٤/٠٩/٣٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
--	--	--	عائد استثمار في جي ام سي للصناعات الهندسية
--	--	--	عائد استثمار في شركة أبناء مصر للتجارة
--	--	--	عائد استثمار في شركة بيراميدز توريد سنتر
--	--	--	فوائد تأخير شركة أبناء مصر
--	٢٣٠,٩٤٠	٢٣٠,٩٤٠	إيراد بيع محاصيل زراعية
--	--	--	إجمالي المبيعات

٤- مصروفات النشاط

من ٢٠٢٣/٠٧/٠١ حتى ٢٠٢٣/٠٩/٣٠	من ٢٠٢٣/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٣/٠٩/٣٠	من ٢٠٢٤/٠٧/٠١ حتى ٢٠٢٤/٠٩/٣٠	من ٢٠٢٤/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٤/٠٩/٣٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
--	--	--	--	مخزون أول المدة
--	--	٢١٩,٩٥٠	٢١٩,٩٥٠	مشتريات
--	--	--	--	مخزون آخر المدة
--	--	--	--	إجمالي المبيعات

٥- مصروفات عمومية وإدارية

من ٢٠٢٣/٠٧/٠١ حتى ٢٠٢٣/٠٩/٣٠	من ٢٠٢٣/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٣/٠٩/٣٠	من ٢٠٢٤/٠٧/٠١ حتى ٢٠٢٤/٠٩/٣٠	من ٢٠٢٤/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٤/٠٩/٣٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
--	٣٠,٠٠٠	٣٦,٠٠٠	٤٣,٠٠٠	أجور ومرتبات وما في حكمها
--	١٠,٠٠٠	٩,٠٠٠	٩٠,٠٠٠	استشارات
--	١٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٥٢,٣٠٠	اتعاب مراجعة
--	١٩,٥٠٠	١٥,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	إيجارات
--	٦٣٢	٩٨٠	٢,٥٦٨	مصروفات بنكية
--	١٢٠	٣,٠٣٠	٣,٠٣٠	تليفون ونبث وفاكس وبريد
--	١٢,٢٠٠	١٧,٣٩٠	٣١,٩٣٥	أدوات مكتبية ومطبوعات
--	--	١,٣٠٠	١,٣٠٠	ضيافة
--	١٠,٠٠٠	٦,٤٦٥	٦,٤٦٥	صيانة
--	--	٢٨,٢٥٩	٣٣,٤٦١	رسوم وإشتراكات ودمغات
--	--	١٩٦	١٩٦	كهرباء ومياه
--	٥٦,٠٥٠	٣٤٣,٨٧٨	٣٤٩,١٢٦	مقابل خدمات البورصة والرقابة المالية
--	٢٤,٠٠٠	--	٥١,٨٠٥	رسوم توثيق ونشر
--	١٠,٠٠٠	١٧,٠٠٠	٤٠,٢٥٠	إنتقالات
--	٨,٥٠٠	--	٦,٥٨٠	علاقات عامة وحضور جمعيات
--	١٤,٣٥٠	٢٨,٤٤٠	٢٨,٤٤٠	متنوعة
--	--	١٢٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	ضرائب عقارية
--	١٣,٥٠٠	--	٧,٢٧٠	مصروفات قضائية
--	--	٧٣٧,٩٣٨	٩٠٧,٧٢٦	إجمالي

- تم إعادة توييب بنود قائمة الدخل عن طريق نقل البنود الغير مرتبطة بتكلفة المبيعات الى حساب مصروفات عمومية وإدارية حيث أنها بنود تخص المصروفات العمومية والإدارية.

شركة مجموعة جي ام سي للاستثمارات الصناعية والتجارية والمالية "شركة مساهمة مصرية"
 القوائم المالية المستقلة للفترة من السنة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤

١ - الأصول الثابتة

الإجمالي	الاجهزة	سيارات و وسائل نقل	اجهزة حاسب الي	الثقل ومعدات مكاتب	اجهزة ومعدات كهربائي	مباني وإبنشاءات	جنيه مصري
٢,٣٥١,٣٢٦	٦٥٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	٦١,٩٧٥	٤٤,٠٠١	٢٥,٣٥٠	١,٤٥٠,٠٠٠	للتكلفة في أول يناير ٢٠٢٤
١٣٠,٤٦٠	--	--	٢٥,٩٦٠	٤٤,٥٠٠	--	--	الإضعفات خلال الفترة
٢,٤٨١,٧٨٦	٦٥٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	٨٧,٨٨٥	١٨٨,٥٠١	٢٥,٣٥٠	١,٤٥٠,٠٠٠	التكلفة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤
١,٩١٢,٧٧٤	٦٤٩,٩٥٩	١٢٤,٩٩٩	٦١,٩٧٤	٦٠,١٧٥	٢٥,٣٤٩	٩٨٩,٧٠٣	مجموع الإهلاك في أول يناير ٢٠٢٤
٥٥,١٢٥	--	--	--	٦,٦٢٥	--	٥٢,٥٠٠	إهلاك الفترة
٢,٤٥٥	--	--	--	٧,٤٥٥	--	--	إهلاك ابتدائيات الفترة
١,٩٧٠,٣٥٤	٦٤٩,٩٩٩	١٢٤,٩٩٩	٦١,٩٧٤	٦٥,٨٣٠	٢٥,٣٤٩	١,٠٠٤,٢٠٣	مجموع الإهلاك في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
٥١٦,٣٨٢	١	١	٣٥,٩٦١	١٢٢,٦٧١	١	٢٥٧,٧٩٧	مباني الأصول الثابتة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤
٤٤٢,٥٥٢	١	١	٣٣,٢٥٦	٣٣,٢٥٦	١	٤١٠,١٩٧	مباني الأصول الثابتة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٢,٣٢١,٣٢٦	٦٥٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	٦١,٩٧٥	٥٩,٠٠١	٢٥,٣٥٠	١,٤٥٠,٠٠٠	التكلفة في أول يناير ٢٠٢٣
٢٣,٥٦,٣٢٦	٦٥٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	٦١,٩٧٥	٤٤,٠٠١	٢٥,٣٥٠	١,٤٥٠,٠٠٠	الإضعفات خلال العام
١,٨٤١,٠٢٤	٦٤٩,٩٩٩	١٢٤,٩٩٩	٦١,٩٧٤	٥٩,٠٠٠	٢٥,٣٤٩	٩١٩,٧٠٣	التكلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
٧١,٧٥٠	--	--	--	١,٧٥٠	--	٧٠,٠٠٠	مجموع الإهلاك في أول يناير ٢٠٢٣
١,٩١٢,٧٧٤	٦٤٩,٩٩٩	١٢٤,٩٩٩	٦١,٩٧٤	٦٠,١٧٥	٢٥,٣٤٩	٩٨٩,٧٠٣	مجموع الإهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
٤٤٢,٥٥٢	١	١	٣٥,٩٦١	١٢٢,٦٧١	١	٢٥٧,٧٩٧	مباني الأصول الثابتة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
٤٨٠,٣٠٢	١	١	٣٣,٢٥٦	٣٣,٢٥٦	١	٤١٠,٢٩٧	مباني الأصول الثابتة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٧- إستثمارات فى شركات شقيقة و تابعة

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٠٩/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
		شركة أبناء مصر (شركة شقيقة)
٢١,٠٠٠,٠٠٠	٢١,٠٠٠,٠٠٠	قيمة الإستثمار فى إنشاء ٣ محلات تجزاة كبيرة وتضمن منافذ لبيع المواد الغذائية ومن ضمنها اللحوم
٢١,٠٠٠,٠٠٠	٢١,٠٠٠,٠٠٠	
		شركة بيراميدز توريد سنتر (شركة شقيقة)
٨,٠٠٠,٠٠٠	٨,٠٠٠,٠٠٠	قيمة الإستثمار فى تشطيب اعمال سوبر مركز والدور الأرضى بالمول التجارى بشارع الهرم
٨,٠٠٠,٠٠٠	٨,٠٠٠,٠٠٠	
		شركة دى ام سى للصناعات الهندسية (شركة شقيقة)
١٣,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٠٠٠,٠٠٠	قيمة الإستثمار فى تصنيع عدد ٢٥٠٠٠ سخان كهربائى و ٥٠٠٠ غسالة تصنيع حصرياً للوكالة التجارية بمدينة السادس من أكتوبر.
١٣,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٠٠٠,٠٠٠	للشباب محدودى الدخل مساهمه من الشركة لرفع معنويات الطبقة الكادحة من الشعب
١٣,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٠٠٠,٠٠٠	
٤٢,٠٠٠,٠٠٠	٤٢,٠٠٠,٠٠٠	(إجمالي)

*** شركة أبناء مصر :-

تم الحصول على حكم نهائى واجب التنفيذ بتاريخ ٢٥/٠٩/٢٠١٨ فى القضية رقم ٥٤٦ لسنة ٢٠١٠ إستئناف اقتصادى القاهرة بأحقية الشركة فى الحصول على مبلغ ٢١ مليون جنيه أصل المبلغ المستثمر بالإضافة الى مبلغ ٢,٠٣٧,٠٠٠ جنيه مصرى فوائد تأخير بواقع ١% من تاريخ المطالبة الحاصل فى ١٣/٠٣/٢٠١٩ وحتى تاريخ السداد الفعلى ولم تتمكن الشركة من التحصيل حتى تاريخه.

٨- إستثمار عقارى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١٥,٢٠٠,٠٠٠	١٥,٢٠٠,٠٠٠	فيلا ثلاثة ادوار بمساحة ١٠٠٠ متر٢ مارينا للساحل الشمالى - نصف تشطيب
٧,٤٧٣,٧٦٢	٧,٤٧٣,٧٦٢	مساحة ٣٥٠ م ٢ بمول بيراميدز توريد سنتر الهرم - تحت الإنشاء
٢٢,٦٧٣,٧٦٢	٢٢,٦٧٣,٧٦٢	(إجمالي إستثمار عقارى)

٩- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٠٩/٣٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٧٨,٩٠٠	٢٧٨,٩٠٠	عهد
١٣,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	تأمين لدى الغير
--	٧,٤٥٠	عهدة أمين الخزنة السابق
--	٣١,٤١٠	مصرفات مدفوعة مقدما
٢٩١,٩٠٠	٣٤٠,٧٦٠	

١٠- المستحق من أطراف ذات علاقة

تتمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في المعاملات مع الشركات التي تساهم فيها الشركة وفقاً لما هو موضح ويتم الحصول على موافقة الجمعية العامة على قيمة تلك المعاملات.
تتمثل أرصدة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في الآتي: -

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٠٩/٣٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٢,٥٠٠,٠٠٠	١٢,٥٠٠,٠٠٠	شركة جى ام سى المصرية للصناعات الهندسية
٧,٨٠١,٥٠٠	٧,٨٠١,٥٠٠	شركة أبناء مصر
٣,٨٥١,٢٠٠	٣,٨٥١,٢٠٠	شركة بيراميدز توريد سنتر
٢,٣٠٢,١٥٥	٢,٣٠٢,١٥٥	شركة جى ام سى للصناعات الهندسية والمغذية
٢٦,٤٥٤,٨٥٥	٢٦,٤٥٤,٨٥٥	
		(يخصم)
(٦,٤٥٩,٦٠٠)	(٦,٤٥٩,٦٠٠)	الإنخفاض في المستحق من أطراف ذات علاقة
١٩,٩٩٥,٢٥٥	١٩,٩٩٥,٢٥٥	إجمالي العملاء والمدينون (بالصافي)

١١- النقدية وما في حكمها

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٠٩/٣٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١,٥١١	٢٠٥,١٢٢	بنك وفا - حساب جارى بالجنيه المصرى
٧,٤٥٠	--	نقدية بالصندوق
٨,٩٦١	٢٠٥,١٢٢	صافي النقدية وما في حكمها في اخر الفترة لأغراض قائمة التدفقات النقدية المستقلة الدورية

١٢- أصول والتزامات الضريبة المؤجلة

يتمثل رصيد الأصول والتزامات الضريبة المؤجلة فيما يلي: -

٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٤/٠٩/٣٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	
		الضريبة المؤجلة
		الأصول الثابتة
٤,٣٧١	١,٨١٢	إجمالي الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها التزام
٤,٣٧١	١,٨١٢	يخصم:
(٣,٦٧٤)	(٢,٥٥٩)	الضريبة المؤجلة السابق ادراجها بقائمة الدخل
٦٩٧	(٧٤٧)	الضريبة المؤجلة المحملة علي قائمة الدخل المستقلة عن الفترة / العام

١٣- دائنون وارضده دائنه أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٨٣٥,٠١٨	٨٣٥,٠١٨	مصروفات مستحقة
٣٣,١٩٦	٣٣,١٩٦	المساهمة التكافلية المستحقة
٢٠,٦٨٥	٢٠,٦٨٥	أرصدة دائنة أخرى
٨٨٨,٨٩٦	٨٨٨,٨٩٦	إجمالي دائنون وارضده دائنة أخرى

١٤- جارى المساهمين

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٢٩,٨٩٢	١,٢١٤,٠٥٩	جارى المساهمين - أحمد محمد أبو الفضل
٣٩٧,٠٠٠	٣٩٧,٠٠٠	جارى المساهمين - محمد حامد المختار بدران
١٩٣,٧٧٥	٣١٢,٧٧٥	جارى المساهمين - شركة النسيم للإستيراد
٦٢,٥٠٠	١٣١,٥٠٠	جارى المساهمين - أحمد جلال الدين عبد العظيم
١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	جارى المساهمين - محمد محمود عبد الله
٧٩٨,١٦٧	٢,٠٧٠,٣٣٤	إجمالي دائنون وارضده دائنة أخرى

١٥- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

١-١٥ عناصر المخاطر المالية

تتعرض الشركة نتيجة لأنشطتها المعتادة الى مخاطر مالية متنوعة وتتضمن هذه المخاطر مخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر أسعار العملات الأجنبية ومخاطر الأسعار ومخاطر تأثير أسعار الفائدة) وايضاً مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. تهدف إدارة الشركة الى تقليل الآثار السلبية المحتملة لهذه المخاطر على الأداء المالي للشركة. لا تستخدم الشركة أى من الأدوات المالية المشتقة لتغطية أخطار محددة.

يتولى مجلس إدارة الشركة المسؤولية الكاملة الخاصة بوضع ومراقبة الإطار العام لإدارة مخاطر الشركة كما يقوم بتحديد وتحليل المخاطر التي تواجه الشركة لتحديد مستويات المخاطر وأوجه الرقابة المناسبة ومتابعة تلك المخاطر ومدى التزامها بتلك المستويات.

تهدف الشركة إلى وضع بيئة رقابية بناءه ومنضبطة والتي من خلالها تضمن أن كافة الموظفين على دراية وفهم بدورهم والتزاماتهم.

١٥- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

أ- خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية لإلتزاماته وتعرض الطرف الآخر لخسائر مالية. تتكون الأصول المالية للشركة من العملاء الممثلة في المبالغ المستحقة عليهم، والودائع لأجل وأرصدة الإستثمارات المالية. لا تمثل هذه الأصول المالية تركيز هام للخطر. يتوزع العملاء على قطاعات متنوعة. توجد رقابة حازمة على الائتمان ويتم إثبات خسائر الاضمحلال بصورة ملائمة. تدير الشركة خطر الائتمان المتعلق بالإستثمارات عن طريق التأكد من أن الإستثمارات مكونة بعد عمل تقييم دقيق لخطر الائتمان لهذه الإستثمارات.

العملاء وأوراق القبض والمديون

إن تعرض الشركة لخطر الائتمان يتأثر بصفة أساسية بالخصائص الأساسية الخاصة بكل عميل، إن الخصائص الديموغرافية لقاعدة عملاء الشركة بما فيها خطر الإخفاق الخاص بالنشاط لها تأثير أقل على خطر الائتمان.

معظم مبيعات الشركة تتمثل في مبيعات لمجموعة كبيرة من العملاء بقيم متقاربة لكل عميل وتوجد رقابة حازمة على الائتمان ويتم إثبات خسائر الإضمحلال بصورة ملائمة ولذلك ليس هناك تركيز لخطر الائتمان على عملاء محددین.

النقدية وما في حكمها

يتعلق خطر الائتمان الخاص بأرصدة النقدية وما في حكمها والودائع المالية (إن وجدت) في عدم توافر السيولة لدى الطرف الآخر وبالتالي عدم قدرته على رد تلك الأرصدة والوفاء بالتزاماته المتفق عليها نتيجة نقص السيولة لديه، وللتحكم في ذلك الخطر تقوم الشركة بالتعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية الحاصلة على درجة ملائمة ائتمانية عالية ومستقرة. ويتم التعامل مع البنوك ذات التصنيف الائتماني العالي والبنوك ذات الملاءة المالية العالية في حالة عدم وجود تصنيف ائتماني مستقل.

ب- خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في خطر عدم وفاء الشركة بالتزاماتها حسب الشروط التعاقدية مع الغير.

إن منهج الشركة في إدارة السيولة هو التأكد - كلما أمكن ذلك - من أن لديها سيولة كافية لمقابلة التزاماتها في تاريخ استحقاقها في الظروف العادية والحرحة بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو إلحاق الضرر بسمعة الشركة، كما تتأكد الشركة من توافر النقدية الكافية عند الطلب لمقابلة مصروفات التشغيل المتوقعة لفترة ملائمة بما فيها أعباء الإلتزامات المالية ويستبعد من ذلك التأثير المحتمل للظروف الحادة التي لا يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة مثل الكوارث الطبيعية.

وتهدف الإدارة إلى الاحتفاظ بمرونة في التمويل من خلال الإحتفاظ بخطط ائتمانية معززة متاحة

٢-١٥ إدارة مخاطر رأس المال

تهدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال الى الحفاظ على قدرة الشركة على الإستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتقديم المنافع لأصحاب المصالح الأخرى التي تستخدم القوائم المالية. وتوفير والحفاظ على أفضل هيكل لرأس المال بغرض تخفيض تكلفة رأس المال.

للمحافظة على أفضل هيكل لرأس المال تقوم الإدارة بتغيير قيمة التوزيعات المدفوعة للمساهمين أو تخفيض رأس المال أو إصدار أسهم جديدة لرأس المال الشركة.

تقوم إدارة الشركة بمراقبة هيكل رأس المال باستخدام نسبة صافي القروض إلى إجمالي رأس المال ويتمثل صافي القروض في إجمالي الدائون والأرصدة الدائنة الأخرى والاقتراض مخصصاً منها النقدية وما في حكمها. ويتمثل إجمالي رأس المال في إجمالي حقوق الملكية بالشركة كما هو موضح في الميزانية الممنقلة الدورية بالإضافة إلى صافي القروض.

٣-١٥ تقدير القيمة العادلة

يفترض أن تقارب القيمة العادلة الإسمية ناقصاً أي تسويات ائتمانية مقدرة للأصول المالية والالتزامات المالية ذات تواريخ الاستحقاق لأقل من سنة. ولأغراض الإفصاح يتم استخدام أسعار الفائدة المتاحة للشركة للأدوات المالية المشابهة وذلك لخصم التدفقات النقدية المستقبلية التعاقدية لتقدير القيمة العادلة للإلتزامات المالية.

لتقدير القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة، فإن الشركة تستخدم العديد من الطرق وتضع الافتراضات المبينة على أحوال السوق في تاريخ كل مركز مالي. تستخدم أسعار السوق وأسعار المتعاملين للأداة المالية أو لأداة مشابهة وذلك للديون طويلة الأجل. تستخدم الأساليب الأخرى، مثلاً للقيمة الحالية المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية، وذلك لتحديد القيمة العادلة لباقي الأدوات المالية وفي نهاية السنة كانت القيمة العادلة للإلتزامات غير المتداولة لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية لها.

الإستثمارات

يتم تحديد القيمة العادلة على أساس الأسعار السوقية المعلنة في تاريخ المركز المالي - إن وجدت - بدون خصم التكاليف المتعلقة بالمعاملة وذلك فيما عدا الإستثمارات في حقوق الملكية المثبتة بالتكلفة والمشار إليها عالياً مخصصاً منها خسائر الإضمحلال (إن وجدت).

تسهيلات بفائدة

يتم احتساب القيمة العادلة على أساس خصم قيمة التدفقات النقدية لأصل المبلغ والفائدة المستقبلية المتوقعة.

المديون والدائون

تعكس القيمة الإسمية للمدينون والدائون الذين تبلغ أعمارهم المتبقية أقل من عام واحد القيمة العادلة.

سعر الفائدة المستخدم في تحديد القيمة العادلة

تستخدم الشركة معدل العائد الساري في تاريخ المركز المالي بالإضافة إلى توزيع منتظم للإئتمان لخصم الأدوات المالية.

١٦- رأس المال والإحتياطيات

١-١٦ رأس المال المصدر والمدفوع

بلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ خمسون مليون جنيه مصري بعد زيادته وفقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٣ فبراير ٢٠٠٠ وقد تم التأشير بالسجل التجاري بهذه الزيادة بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠٠٠ وتعديل النظام الأساسي للشركة والنشر بصحيفة الشركات وفقاً لما يلي: -

البيان	جنيه مصري
رأس المال الأصلي	١٣,٤٠٠,٠٠٠
يخصم:	
تم تخفيض رأس المال بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بجلسة ١٢ يناير ١٩٩٣	(٨,٤٠٠,٠٠٠)
بضائف:	
الزيادة الأولى في رأس المال بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بجلسة ٢٤ أبريل ٢٠٠٨ عن طريق الأرباح توزيع أسهم مجانية	٨٣٣,٣٣٠
الزيادة الثانية في رأس المال بموجب قرار الجمعية العامة العادية بجلسة ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٩	٢٩,١٦٦,٦٥٠
الزيادة الثالثة في رأس المال بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بجلسة ٢٦ نوفمبر ٢٠١٤	٤٨,٢٣٢,٦٨٦
رأس المال المصدر والمدفوع في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	٨٣,٢٣٢,٦٦٦

٢-١٦ الإحتياطي القانوني

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	الإحتياطي القانوني
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣٥٠,٤٤٧	٣٥٠,٤٤٧	
٣٥٠,٤٤٧	٣٥٠,٤٤٧	

وفقاً للنظام الأساسي للشركة يتم اقتطاع مبلغ يوازي ٥% من صافي أرباح العام لتكوين الإحتياطي القانوني ويتم إيقاف هذا الإقتطاع متى بلغ مجموع الإحتياطي القانوني قدرأ يوازي ٥٠% من رأس مال الشركة المدفوع على الأقل ومتى نقص الإحتياطي عن النسبة المذكورة يتعين العودة إلى الإقتطاع.

١٧- الموقف الضريبي

١-١٧ ضريبة شركات الأموال

- تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً وفي المواعيد المقررة قانوناً.

- لم يتم فحص الشركة من تاريخ بداية النشاط وحتى تاريخه.

٢-١٧ الضريبة العامة على المبيعات / ضريبة القيمة المضافة

- الشركة غير مسجلة بضريبة القيمة المضافة.

٣-١٧ ضريبة كسب العمل

- لم يتم فحص الشركة من بداية النشاط وحتى تاريخه.

٤-١٧ ضريبة الدمغة

- لم يتم فحص الشركة من بداية النشاط وحتى تاريخه.

٥-١٧ ضريبة الخصم والإضافة

- لم يتم فحص الشركة من بداية النشاط وحتى تاريخه.

١٨ - النسب الأساسية للسهم في الأرباح

من ٢٠٢٣/٠٧/٠١ إلى ٢٠٢٣/٠٩/٣٠	من ٢٠٢٣/٠٧/٠١ إلى ٢٠٢٣/٠٩/٣٠	من ٢٠٢٤/٠٧/٠١ إلى ٢٠٢٤/٠٩/٣٠	من ٢٠٢٤/٠٧/٠١ إلى ٢٠٢٤/٠٩/٣٠
١٩٣,٣٩٣	٣٨٤,٦١٥	٧٦٦,٠٧٠	٩٥١,٧٥٧
٤١,٦١٦,٣٢٣	٤١,٦١٦,٣٢٣	٤١,٦١٦,٣٢٣	٤١,٦١٦,٣٢٣
(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠١)	(٠,٠٠٢)	(٠,٠٠٢)

صافي خسائر الفترة (جنبه مصري)
عدد الأسهم (سهم)
النسب الأساسية للسهم في صافي خسائر الفترة (جنبه مصري / سهم)

١٩ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة

يتم تطبيق السياسات المحاسبية الموضحة أدناه بطريقة ثابتة خلال السنوات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية الدورية المستقلة.

١,١٩ المعاملات بالعملة الأجنبية

تمسك الشركة حساباتها بالجنبه المصري، ويتم إثبات المعاملات بالعملة الأجنبية بالدفاتر على أساس السعر السائد للعملة الأجنبية وقت إثبات المعاملة، وفي نهاية المركز المالي يتم ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الإقفال، ويتم ترجمة البنود ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة، ويتم ترجمة البنود ذات الطبيعة الغير نقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة.

٢,١٩ الأصول الثابتة والإهلاك

أ- الاعتراف والقياس الأولي

يتم الاعتراف والقياس بين الاعتراف بالأصول الثابتة بالتكلفة مخصصاً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر إضمحلال. وإذا كانت المكونات الجوهرية لبند من بنود الأصول الثابتة لها أعمار إنتاجية مختلفة، فإنه يتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) ضمن تلك الأصول الثابتة. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من إستبعاد الأصول الثابتة بقائمة الأرباح أو الخسائر الدورية المستقلة.

ب- التكاليف اللاحقة على الإقتناء

يتم رسملة النفقات اللاحقة على الإقتناء على الأصل فقط إذا كان من المتوقع أن ينشأ عنها تدفق منفعة إقتصادية مستقبلية للشركة

ج- الإهلاك

يتم إهلاك قيمة الأصل الثابت القابلة للإهلاك - والتي تتمثل في تكلفة الأصل مخصصاً منها قيمته التخريدية وفقاً لطريقة القسط الثابت (وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة، ويتم تحميل الإهلاك على قائمة الأرباح أو الخسائر الدورية. لا يتم إهلاك الأراضي. وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدره للفترة الحالية والسنة المقارنة:

العمر الإنتاجي المقدر بالسنوات	الديوان
٢٠	مباني وإنشاءات
٥	أجهزة ومعدات كهربائية
١٠	اثاث ومعدات مكتبية
١٠	أجهزة حاسب ألي
٥	سيارات و وسائل نقل
٥	تجهيزات وديكورات

٣,١٩ الإستثمارات

١ - إستثمارات في شركات شقيقة

يتم إثبات الإستثمارات في الشركات الشقيقة بالتكلفة مخصصاً منها أيه إنخفاض في قيمتها. هذا وتقوم الشركة بتقييم الإستثمارات الخاصة بها في تاريخ القوائم المالية الدورية وفي حالة إنخفاض القيمة القابلة للإسترداد للإستثمار عن قيمته الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لهذا الإستثمار بقيمة خسائر إنخفاض وتحميله على قائمة الأرباح أو الخسائر الدورية وفي حالة الإرتفاع في القيمة في فترات لاحقة يتم إضافة هذا الإرتفاع إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الدورية وذلك في حدود ما سبق تحميله على قوائم الأرباح أو الخسائر المستقلة الدورية خلال سنوات مالية سابقة.

٤,١٩ النقدية وما في حكمها

تتضمن النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع لأجل أقل من ثلاثة شهور تحت الطلب وشيكات تحت التحصيل وكذا أرصدة البنوك سحب على المكشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة.

١٩- أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

٥,١٩ رأس المال

أ- الأسهم العادية

يتم إثبات التكاليف المتعلقة مباشرة بإصدار الأسهم العادية وخيارات الاكتتاب في الأسهم كتخفيض من حقوق الملكية.

ب- إعادة شراء أسهم رأس المال (أسهم خزينة)

عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر - ان وجد - فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتخفيض من حقوق الملكية وتيوب الأسهم المشتراه كأسهم خزانة وتظهر مخصومة من إجمالي حقوق الملكية.

ج- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالإلتزام في العام التي يتم فيها إعلان التوزيع وبصدور قرار الجمعية العامة للشركة.

٦,١٩ موردون وأرصدة دائنة أخرى

يتم إثبات الموردون والأرصدة الدائنة الأخرى بالتكلفة كما يتم الاعتراف بالإلتزامات (المستحقات) بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل وذلك مقابل البضائع والخدمات التي تم استلامها.

٧,١٩ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود الإلتزام حال قانوني قائم أو مستدل عليه نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المتوقع أن يتطلب تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الإلتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الإلتزام. إذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقود جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالإلتزام إذا كان ذلك ملائماً. هذا ويتم مراجعة رصيد المخصصات في تاريخ المركز المالي وتعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حالي لها.

٨,١٩ تحقق الإيراد

يتم الاعتراف بإيرادات العقود المبرمة مع العملاء عند نقل سيطرة البضائع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع الشركة استحقاقه مقابل تلك البضائع أو الخدمات. استنتجت الشركة بشكل عام أنها الطرف الرئيسي في ترتيبات عقود إيراداتها، لأنها تسيطر عادة على البضائع أو الخدمات قبل نقل السيطرة إلى العميل.

تطبق الشركة نموذجاً من خمس خطوات على النحو التالي لحساب الإيرادات الناتجة عن العقود كما هو محدد في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) - "الإيراد من العقود مع العملاء" :-

• الخطوة الأولى : تحديد العقد مع العميل - يُعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به.

• الخطوة الثانية : تحديد التزامات الأداء في العقد - التزام الأداء هو وعد في العقد مع العميل لببيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل.

• الخطوة الثالثة : تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع الشركة استحقاقه لببيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل المتفق عليها، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف خارج التعاقد.

• الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد - بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام أداء، سنقوم الشركة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام أداء في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع الشركة استحقاقه نظير تلبية ذلك الإلتزام بالأداء.

• الخطوة الخامسة : الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) تفي الشركة بالتزام الأداء.

تقوم الشركة بمسبتمبر بعض الأراء، مع الأخذ في الإعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها

إن تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٨) تتطلب من الإدارة استخدام الأحكام التالية: -

• إستيفاء التزامات الأداء

• تحديد أسعار المعاملة

• تحويل السيطرة في العقود مع العملاء

تفي الشركة بالتزام الأداء وتثبت الإيرادات على مدي زمني، إذا تم إستيفاء أحد الشروط التالية: -

أداء الشركة لا ينشئ اي أصل له إستخدام بديل للشركة وللشركة حق واجب النفاذ في دفعه مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

قيام الشركة بإنشاء أو تحسين أصل يتحكم فيه العميل عند إنشاء الأصل أو تحسينه.

العميل يتلقى المنافع التي يقدمها أداء الشركة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت الشركة بالأداء.

بالنسبة لإلتزامات الأداء، في حالة الوفاء بأحد الشروط المذكورة أعلاه، يتم تحقق الإيرادات على مدي زمني الذي يمثل الزمن الذي يتم فيه الوفاء بالإلتزام الأداء.

١٩- أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

٨.١٩ تحقق الإيراد (تابع)

عندما تستوفي الشركة التزاماً بالإداء من خلال تسليم البضائع تقديم الخدمات التي وعد بها فإنها تنشأ أصلاً مبني على العقد على مبلغ مقابل العقد الذي تم الحصول عليها من الأداء، عندما يتجاوز مبلغ مقابل العقد المستلم من العميل مبلغ الإيرادات المحققة ينتج عن ذلك دفعات مقدمة من العميل (التزام العقد).
تثبت الإيرادات بالقدر الذي يوجد فيه احتمال بتدفق منافع اقتصادية للشركة وإمكانية قياس الإيرادات والتكاليف بشكل موثوق حينما كان ذلك مناسباً.

اختارات الشركة طريقة المدخلات في توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء بحيث يتم الاعتراف بالإيرادات على مدى زمني، تعتبر الشركة أن استخدام طريقة المدخلات، والتي تتطلب إثبات الإيرادات بناء على جهود الشركة في الوفاء بالتزامات الأداء توفر أفضل مرجع للإيرادات المحققة فعلياً، وعند تطبيق طريقة المدخلات، تقدر الشركة الجهود أو المدخلات لاستيفاء التزام الأداء بالإضافة لتكلفة استيفاء الالتزام التعاقدية مع العملاء، فإن هذه التغييرات تشتمل على الوقت المنصرف لعقود الخدمات.

تعترف الشركة بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كلما) تقوم الشركة بتلبية التزامات الأداء عن طريق بيع البضاعة أو تادية الخدمات المتفق عليها لعملائها. وتقوم الشركة بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية:

أن يتلقى العميل المنافع التي تقدمها أداء الشركة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت الشركة بالأداء، أو أداء الشركة ينشئ أو يحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال تحت التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه، أداء الشركة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للشركة، وللشركة حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه. تتقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. تأخذ الشركة العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:

- أن يكون للشركة حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن تقوم الشركة بتحويل الحيازة المادية للأصل.
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع المهمة لملكية الأصل.
- أن يقبل العميل الأصل.

تعترف الشركة بالتزامات العقود للمقابل المستلم والمتعلقة بالتزامات الأداء التي لم يتم تليتها، وتدرج هذه المبالغ مثل الإلتزامات الأخرى في قائمة المركز المالي. وبالمثل، إذا قامت الشركة بتلبية التزامات الأداء قبل استلام المقابل، فإنها تعترف إما بأصول العقد أو مدينين في قائمة المركز المالي وفقاً لما إذا كانت هناك معايير غير مرور الوقت قبل استحقاق المقابل.

يتم رسملة التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل عند تكبدها حيث تتوقع الشركة استرداد هذه التكاليف، ولا يتم تأكيد تلك التكاليف إذا لم يتم الحصول على العقد. يتم تسجيل عمولات المبيعات المتكبدة من قبل الشركة كمصروف إذا كانت فترة استهلاك تلك التكاليف أقل من سنة.

تجميع العقود

تقوم الشركة بتجميع عقدين أو أكثر من العقود المبرمة في ذات الوقت أو في وقت قريباً منه مع ذات العميل (أو أطراف ذوي علاقة بالعميل) والمحاسبة عن تلك العقود كعقد واحد إذا تم استيفاء واحد أو أكثر من الضوابط التالية:

- ١- يتم التفاوض بشأن العقود كصفقة واحدة لهدف تجاري واحد؛ أو
- ٢- يعتمد مبلغ المقابل الذي سيتم سداده في أحد العقود على سعر أو إنجاز عقد آخر، أو
- ٣- السلع أو الخدمات المتعهد بها في العقود (أو بعض السلع أو الخدمات المتعهد بها في كل عقد من العقود) هي التزام أداء واحد.

تعديل العقود

تقوم الشركة بالمحاسبة عن تعديل العقد على أنه عقد منفصل إذا ما توافر الشرطين التاليين:

- ١- يزداد نطاق العقد نظراً لإضافة سلع أو خدمات متعهد بها مميزة بذاتها.
- ٢- يزداد سعر العقد بمبلغ مقابل يعكس أسعار البيع الخاصة بالمنشأة للسلع أو الخدمات الإضافية المتعهد بها مع إجراء أي تسويات مناسبة على ذلك السعر ليعكس ظروف هذا العقد.

إن مصادر إيرادات الشركة من الأنشطة التالية:

البضاعة المباعة والخدمات المقدمة

يتم الاعتراف بإيرادات المبيعات عند انتقال المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية البضائع إلى المشتري ويتم الاعتراف بالإيراد من أداء الخدمات بقائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة الدورية عند أداء الخدمة. ولا يتم الاعتراف بأي إيراد في حالة عدم التأكد من استرداد مقابل هذا الإيراد أو التكاليف المرتبطة به أو مردودات المبيعات المتوقعة أو استمرار ارتباط الإدارة بالبضاعة.

١٩- أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

٩,١٩ المصروفات

أ- ضريبة الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصروف في أرباح أو خسائر العام، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث، يعترف به - في نفس الفترة أو في فترة مختلفة - خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الأخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال.

١- ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للسنة الحالية والسنوات السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كالالتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في العام الحالي والإعوم السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الإعوم فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الالتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للعام الحالي والإعوم السابقة بالقيمة المتوقعة سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية السنة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

٢- الضريبة المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبي للأصول والالتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والالتزامات. فيما عدا ما يلي:

- الاعتراف الأولي بالشهرة.

- أو الاعتراف الأولي بالأصل أو الالتزام للعملية التي:

(١) ليست تجميع الأعمال.

(٢) لا تؤثر على صافي الربح المحاسبي ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية).

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق الموقته القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة.

تم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل سنة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.

يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقعة تطبيقها عند تحقق الفروق الموقته.

عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية السنة المالية يتم الأخذ في الاعتبار الآثار الضريبية للإجراءات التي تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها.

لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

١٠,١٩ ربحية السهم

تعرض الشركة النصيب الأساسي للسهم لأسهمها العادية. يتم احتساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة الربح والخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في الأرباح العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة المالية.

١١,١٩ الإحتياطات

طبقاً للنظام الأساسي للشركة يجنب ٥٪ من صافي الربح لتكوين إحتياطي قانوني ويتم التوقف عن تجنب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المدفوع ومتى نقص الإحتياطي عن النسبة تعين العودة إلى الاقتطاع.

١٢,١٩ معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية

يحدد معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ متطلبات الاعتراف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية وبعض العقود لشراء أو بيع البنود غير المالية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم ٢٥ الأدوات المالية: العرض والإفصاح ومعيار المحاسبة المالية رقم ٢٦ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس ومعيار المحاسبة المصري رقم ٤٠ الأدوات المالية: الإفصاحات المطبقة على الإفصاحات عن عام ٢٠٢١.

١٩- أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

١٢,١٩ معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية (تابع)

- أ- التصنيف والقياس للأصول المالية والإلتزامات المالية
يتطلب المعيار الجديد من الشركة تقييم تصنيف الأصول المالية فى قوائمها المالية وفقاً لخصائص التدفق النقدى للأصول المالية ونماذج الأعمال ذات الصلة لدى الشركة لفئة معينة من الأصول المالية.
معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ لم يعد لديه تصنيف " متاح للبيع " للأصول المالية. يحتوى المعيار الجديد على متطلبات مختلفة لأصول مالية فى أدوات دين أو أدوات حقوق ملكية.
- ب- يتم تصنيف أدوات الدين وقياسها بأحدى الطرق التالية:
التكلفة المستهلكة، حيث سيتم تطبيق طريقة معدل الفائدة الفعلى أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، مع إعادة التقييم اللاحق إلى قائمة الأرباح والخسائر عند بيع الأصل المالى أو القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- ج- يتم تصنيف وقياس الاستثمارات فى أدوات حقوق الملكية بخلاف تلك التي يتم اعتبارها ويطبق عليها محاسبة حقوق الملكية بأحدى الطرق التالية:
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، مع إعادة التقييم اللاحق إلى قائمة الأرباح والخسائر عند بيع الأصل المالى أو القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
تستمر الشركة فى قياس الأصول المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة عند الاعتراف المبدئى باستثناء الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بما يتوافق مع المستميرات الحالية لم يتأثر تصنيف غالبية الأصول المالية بالانتقال إلى معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ فى ١ يناير ٢٠٢١ وفيما يخص بيان إعادة التصنيف التي تمت عند الانتقال إلى معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ تم إيضاحه أعلاه فى هذا الإيضاح، يحتفظ معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ إلى حد كبير بالمتطلبات الحالية نفسها فى معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ لتصنيف وقياس الإلتزامات الحالية.
لم يكن لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ تأثير جوهري على السياسات المحاسبية للشركة المتعلقة بالإلتزامات المالية والأدوات المالية المشتقة.

د- الأضمحلال

يستخدم معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ نموذج الخسارة الإئتمانية المتوقعة. والذي يحل محل نموذج الخسارة الفعلية فى معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ حيث لم يكن هناك حاجة إلى تكوين مخصص للديون المشكوك فى تحصيلها إلا فى الحالات التي حدث فيها خسارة فعلا. على النقيض من ذلك يتطلب نموذج الخسارة الإئتمانية المتوقعة من الشركة الاعتراف بمخصص للديون المشكوك فى تحصيلها على جميع الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة وكذلك أدوات الدين المصنفة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر منذ الاعتراف الأولى بغض النظر عما إذا كانت الخسارة قد حدثت.

٢٠- أحداث هامية

فى ضوء الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية والمخاطر الجيوسياسية التي تواجهها البلاد فقد قامت الحكومة ممثلة بشكل أساسي فى البنك المركزي المصري باتخاذ حزمة من الإجراءات المالية خلال عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ لاحتواء أثر تلك الأزمات وكذلك الأثر التضخمي الناتج عنها على الاقتصاد المصري، ومن بين هذه الإجراءات تخفيض قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية ورفع معدل الفائدة على الإيداع والإقراض لليلة واحدة ووضع حدود قصوى على السحب والإيداع النقدي بالبنوك. مما نتج عنه نقص فى معدلات التبادل والاتاحة للعملات الأجنبية من خلال القنوات الرسمية والذي أدى إلى تأخير سداد المديونيات بالعملات الأجنبية وكذا ارتفاع تكاليف الشراء و تكاليف السداد.

وقد أصدر البنك المركزي المصري فى ٦ مارس ٢٠٢٤ قراراً برفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٧,٢٥%، ٢٨,٢٥%، على التوالي. كما تم رفع سعر الائتمان والخصم كذلك بواقع ٦٠٠ نقطة ليصل إلى ٢٧,٧٥%، مع السماح باستخدام سعر صرف مرن يتم تحديده وفقاً لآليات السوق. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع متوسط سعر الصرف الرسمي للدولار الأمريكي خلال الأسبوع الأول من تاريخ قرار البنك المركزي، ليصل ما بين ٤٩ إلى ٥٠ جنيه/دولار.

٢١- إصدارات جديدة وتعديلات على معايير المحاسبة المصرية

- بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وبتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٤، صدر قرار آخر لرئيس مجلس الوزراء رقم (٦٣٦) لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض الأحكام الأخرى من معايير المحاسبة المصرية، وفيما يلي ملخص لأهم تلك التعديلات:

تاريخ التطبيق	التأثير على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها
تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج اعاده التقييم على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعي، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضافته الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مره.	لا يوجد تأثير على القوائم المالية للشركة.	١- تم إعادة إصدار هذه المعايير في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة. وقد ترتب على ذلك تعديل الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج إعادة التقييم ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير: - معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء". - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية المستقلة". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول". - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير".	معييار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ "الأصول الثابتة واهلاكاتها" ومعييار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣ "الأصول غير الملموسة".
تطبق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعي، مع اثبات الأثر التراكمي للمعالجة المحاسبية للبيانات المثمرة بشكل أولي بإضافته الي رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه المعالجة لأول مرة.		٢- تماثيا مع التعديلات التي تمت على معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ "الزراعة" فقد تم تعديل الفقرات (٣)، (٦)، (٣٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها"، كما تم إضافة الفقرات (أ) ٨٠ و (ج) ٨٠ و (د) الي نفس المعيار، وذلك فيما يتعلق بالبيانات المثمرة. لا يلزم الشركة الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨ (و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) للفترة الحالية، وهي فترة القوائم المالية التي يطبق فيها لأول مرة معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ ومعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ فيما يتعلق بالبيانات المثمرة. ولكن يجب الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨ (و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) لكل فترة سابقة معروضة. قد تختار الشركة أن تقيس بدأ من نشود البيانات المثمرة بقيمته العادلة في بداية أسبق فترة معروضة في القوائم المالية للفترة التي طبقت فيها الشركة لأول مرة التعديلات الواردة أعلاه وأن تستخدم تلك القيمة العادلة باعتبارها تكلفتها الافتراضية في ذلك التاريخ. ويجب إثبات أي فرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة العادلة في الرصيد الافتتاحي بإضافته الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية أسبق فترة معروضة.	

تاريخ التطبيق	التأثير على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها
تطبيق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج القيمة العادلة على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعي، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج القيمة العادلة بشكل أولي بإضافته الي رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.	لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول، وبناء على ذلك، فإن هذا التغيير ليس له تأثير على القوائم المالية للشركة.	١- تم إعادة إصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج القيمة العادلة عند القياس اللاحق للاستثمارات العقارية. ٢- وقد ترتب على ذلك تعديل لبعض الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج القيمة العادلة ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير: - معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء". - معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية المستقلة" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحفوظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير"	معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٣ "الاستثمار العقاري"
تطبيق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج اعاده التقييم على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣ وذلك بأثر رجعي، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضافته الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.	لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول، وبناء على ذلك، فإن هذا التغيير ليس له تأثير على القوائم المالية للشركة.	١- تم إعادة إصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق لأصول التقييم والتقييم. ٢- تقوم الشركة بتطبيق إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم لأصول التقييم والتقييم، على ان يتم التقييم بمعرفة خبراء متخصصين في التقييم والتأمين ضمن المقيدين في سجل مخصص لذلك بوزارة البترول، وفي حالة تطبيق نموذج إعادة التقييم (سواء النموذج الوارد في معيار المحاسبة المصري (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها" أو النموذج الوارد في معيار المحاسبة المصري (٢٣) "الأصول غير الملموسة") فيجب أن يكون متسقاً مع تبويب الأصول وفقاً للفقرة رقم (١٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٣.	معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٣ "التقييم عن وتقييم الموارد التعدينية"

تاريخ التطبيق	التأثير على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها
تطبق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك باثر رجعي، مع اثبات الأثر التراكمي للمعالجة المحاسبية للبيانات المثيرة بشكل أولي بإضافته الي رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه المعالجة لأول مرة.	لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول، وبناء على ذلك، فإن هذا التغيير ليس له تأثير على القوائم المالية للشركة.	تم إعادة إصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث تم تعديل الفقرات (١-٥)، و(٨)، و(٢٤)، و(٤٤) وأضافه الفقرات (١٥) - (٥٥) و (٦٣)، فيما يخص المعالجة المحاسبية للبيانات المثمرة، (وعدل طبقاً لذلك معيار المحاسبة المصري (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها").	معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ "الزراعة"
يجب تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) للفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يوليو ٢٠٢٤، وإذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) لفترة أسبق، فيجب على الشركة الإفصاح عن تلك الحقيقة.	لا ينطبق على القوائم المالية للشركة .	١- يحدد هذا المعيار مبادئ إثبات عقود التأمين الواقعة ضمن نطاق هذا المعيار، ويحدد قياسها وعرضها والإفصاح عنها. ويتمثل هدف المعيار في ضمان قيام الشركة بتقديم المعلومات الملزمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود. وتوفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية الأساس اللازم لتقييم أثر عقود التأمين تلك على المركز المالي للشركة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية. ٢- يحل معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) محل ويلغي معيار المحاسبة المصري رقم ٣٧ " عقود التأمين". ٣- أي إشارة في معايير المحاسبة المصرية الأخرى الي معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) تستبدل الي معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠). ٤- تم اجراء تعديلات بمعايير المحاسبة المصرية التالية لتتوافق مع متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"، وهي كما يلي: - معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها". - ومعيار للمحاسبة المصري رقم (٢٣) "الأصول غير الملموسة". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري".	معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"

تاريخ التطبيق	التأثير المحتمل على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير التي تم إعادة إصدارها
يطبق التعديل الخاص بالتعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج القيمة العادلة على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، ويسمح بالتطبيق المبكر وذلك بأثر رجعى، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج القيمة العادلة بشكل أولي بإضافته الي حساب رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.	لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول، وبناء على ذلك، فإن هذا التغيير ليس له تأثير على القوائم المالية للشركة.	تم إعادة إصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري" في ٢٠٢٤، حيث عدل الية تطبيق نموذج القيمة العادلة حيث تم إضافة وجوب إثبات الربح أو الخسارة الناشئة عن التغيير في القيمة العادلة للاستثمار العقاري ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر للفترة التي ينشأ فيها هذا التغيير أو من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر لمرة واحدة في عمر الأصل أو الاستثمار مع مراعاة الفقرتين (١٣٥) و (٣٥ب) من المعيار.	معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٤ "الاستثمار العقاري"
تطبق التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، ويسمح بالتطبيق المبكر وذلك بأثر رجعى، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق طريقة حقوق الملكية بإضافته الي حساب رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه الطريقة لأول مرة.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بدراسة إمكانيه تغيير السياسة المحاسبية المتبعة واستخدام طريقة حقوق الملكية عند المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة وذات سيطرة مشتركة، وتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية في حالة استخدام تلك الطريقة.	تم إعادة إصدار معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) "القوائم المالية المستقلة الدورية" في ٢٠٢٤، حيث تم إضافة خيار استخدام طريقة حقوق الملكية كما هي موضحة في معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة" عند المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة وشركات ذات سيطرة مشتركة.	معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) المعدل ٢٠٢٤ "القوائم المالية المستقلة الدورية"
تطبق التعديلات الخاصة بتحديد السعر اللحظي عند صعوبة التبادل بين عملتين على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، ويسمح بالتطبيق المبكر، وإذا قامت المنشأة بالتطبيق المبكر، يجب الإفصاح عن ذلك عند التطبيق، لا يجوز للمنشأة تعديل معلومات المقارنة، وبدلاً من ذلك: <ul style="list-style-type: none"> عندما تقوم المنشأة بالتقرير عن معاملات العملة الأجنبية بعملة التعامل لها، يتم الاعتراف بأى تأثير للتطبيق الأولي كتعديل على الرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة في تاريخ التطبيق الأولي. عندما تستخدم المنشأة 	قامت الإدارة بتطبيق التعديلات التي تمت على المعيار على القوائم المالية	تم إعادة إصدار هذا المعيار في ٢٠٢٤، حيث تم إضافة كيفية تحديد السعر اللحظي عند صعوبة التبادل بين عملتين والشروط التي يجب أن يتم استيفاءها في سعر الصرف اللحظي في تاريخ القياس. وقد تم إضافة ملحق إرشادات التطبيق والتي تتضمن إرشادات تقييم ما إذا كانت العملة قابلة للاستبدال بعملة أخرى، وإرشادات تطبيق المعالجات المطلوبة في حالة عدم القابلية للاستبدال.	معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل ٢٠٢٤ "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"

تاريخ التطبيق	التأثير المحتمل على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير التي تم إعادة إصدارها
<p>عملة عرض بخلاف عملة التعامل الخاصة بها أو تترجم النتائج والمركز المالي لعملية أجنبية، يتم الاعتراف بأى تأثير للتطبيق الأولي كتعديل على المبلغ التراكمى لفروق الترجمة - المترجمة في جانب حقوق الملكية - فى تاريخ التطبيق الأولي.</p> <ul style="list-style-type: none"> تم وضع خياراً إضافياً مؤقتاً يسمح للمنشأة التى لديها التزامات قائمة بالعملة الاجنبية فى تاريخ تعديل سعر الصرف مرتبطة بأصول ثابتة و/أو استثمارات عقارية و/أو أصول غير ملموسة (بأساس تثناء الشهرة) و/أو اصول تقبيل وتقييم و/أو اصول حق انتفاع عن عقود تاجير مقتناه قبل تاريخ تعديل سعر الصرف ولا زالت موجودة وتعمل بالمنشأة بالاعتراف بفروق العملة المدينة الناتجة عن الجزء المسدد من هذه الالتزامات خلال الفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة، بالاضافة الى فرق العملة الناتج عن ترجمة الرصيد المتبقى من هذه الالتزامات فى نهاية يوم ٢٠٢٤/٣/٦ او فى نهاية يوم تاريخ اقفال القوائم المالية اذا كان سابقاً باستخدام سعر الصرف المستخدم فى تلك التواريخ ضمن تكلفة هذه الاصول. كما تسمح المعالجة للمنشأة بالإعتراف بفروق العملة المدينة والدائنة الناتجة عن ترجمة ارصدة الاصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الاجنبية القائمة فى نفس التاريخ ضمن بنود الدخل الشامل الأخر. 			

تاريخ التطبيق	التأثير المحتمل على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير التي تم إعادة إصدارها
يبدأ التطبيق في أو بعد أول يناير ٢٠٢٥ ويسمح بالتطبيق المبكر.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بدراسة الأثر المالي المترتبة من تطبيق التفسير المحاسبي على القوائم المالية للشركة.	<p>شهادات خفض الانبعاثات الكربونية (Credits Carbon): هي أدوات مالية قابلة للتداول تمثل مقابل وحدات خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتمثل كل وحدة طناً من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون المكافئ، وتصدر لصالح مطور مشروع الخفض (مالك/ غير مالك)، وذلك بعد الاعتماد والتحقق وفقاً لمعايير ومنهجيات خفض الانبعاثات الكربونية المعترف به دولياً، التي تقوم بها جهات التحقق والمصادقة سواء المحلية أو الدولية المقيدة بالقائمة المعدة لدى هيئة الرقابة المالية لهذا لغرض. يمكن للشركات استخدام شهادات خفض الانبعاثات الكربونية لتلبية أهداف تخفيض الانبعاثات الطوعية (الشركات) لتحقيق التبادل الكربوني أو غيرها من المستهدفات وهو ما يتم تداوله في سوق الكربون الطوعي (Voluntary Carbon Market "VCM")</p> <p>هذا وتختلف المعالجات المحاسبية وفقاً لطبيعة الترتيب والغرض التجاري لشراء الشهادات أو إصدارها من قبل مطوري المشروع ومن ثم يجب على الشركات تحديد الحقائق والتعرف على الظروف المختلفة لتحديد المعالجة المحاسبية المناسبة والمعيار المحاسبي الواجب تطبيقه.</p> <p>يتناول التفسير المعالجة المحاسبية للحالات المختلفة من حيث القياس الأولي والقياس اللاحق والاستبعاد من الدفاتر والإفصاحات اللازمة.</p>	التفسير المحاسبي رقم (٢) "شهادات خفض الانبعاثات الكربونية"